وزارة الشئون الاجتماعية

بين الإلغـاء والإبقاء

عادت وزارة الشئون الاجتماعية الى الوجود بعد إلغائها عدة أيام ، ولم يكن بد من أن تعود ، بل لم يكن بد من إنشائها إذا لم يسبق لها الوجود، فهذه الوزارة هى وزارة المستقبل وشارة الطريق إلى الاتجاهات الحديثة فى العالم كله وفى مصر على وجه الخصوص، ذلك أن سمة العصر الحديث التى يمتاز بها من جميع العصور هى العناية بالشئون الاجتماعية وتقديمها على جميع الشئون ، وهى نشر ما يسمى " الخدمة الاجتماعية " والتغلغل به فى جميع الأوساط التى تحتاج لهذه الخدمة .

ومن خلال هـذه الحروب الطاحنة وتلك المغامرات القاسية التى تجتازها الانسانية فى هذه الأعوام الأخيرة تبرز سمات عالم جديد طابعه الأساسى تغيير الأوضاع الحالية والعناية بالجماهير التى كانت محرومة من العناية كلها أو بعضها، وليس أدل على هذا الاتجاه من تطور حزب العمال الانجليزى إلى المبادئ الاشتراكية المعتدلة وجهره بأنها ستكون مبادئه المقبلة .

ووزارة الشئون الاجتماعية فى مصر هى وزارة الملايين الكثيرة من الفلاحين والعمال ممن حرمتهم الأوضاع الحالية فى خلال أجيـال طويلة متعاقبة كل عناية وأوصلتهم إلى الفقر والمرض والجهـل والتدهور الجثمانى والوجدانى ، وباعدت بينهم وبين الاهتمام بالشئون العـامة وبين العناية بسياسة الحكم والادارة ، وبين استعمال حقوقهم القانونية والسياسية إذ أحسوا أنهم كم مهمل لا شأن له بهذه المسائل ولا علاقة بينه وبين الهيئة الحاكمة ونظمها وقوانينها وإرشاداتها ونصائحها ولم يحاولوا إلا فى السنوات الأخيرة أن يربطوا بين مصيرهم ومصير نظام الحكم فى البلاد .

ومن هنا كان انزواء هذه الملايين فى داخل حياتها المحدودة ، وكان نفورها من مساعدة الهيئة الحاكمة على تنفيذ القوانين، وكان التستر على الجرائم والنكول عن أداء الشهادة والتهرب من الجندية ، وكان فقدان الثقة بكل ما تهم به السلطات من الإصلاح حتى ما يختص بالمسائل الزراعية ، فتنقية الدودة وتدخين الأشجار وانتقاء البذور وقلع البرسيم المدود وأمثال هذه الأعمال يؤديها الفلاحون مكرهين وهى فى صالحهم ، لأنهم ينظرون بعين الريبة لكل عمل تهم به السلطات من طول ما تعودوا ألا تحسن إليهم هذه السلطات !

فوزارة الشئون الاجتماعية هي وزارة هذه الملايين وعليها أن تتصل بهم وتشعرهم بآدميتهم وتعيد إلى نفوسهم الثقة بأن الحكومة وكيلة عنهم لاجلادة لهم ، وأن المشروعات الحكومية إنما قصد بها إلى مصلحتهم ، وهي قد أخذت تصنع ذلك كله في المراكز الاجتماعية ، ويجب أن تستمر في وظيفتها النبيلة .

وهي وزارة الإنشاء الجديد للمجتمع المصري الذي نخره سوس المظالم الاجتماعية والآفات الخلقية ، هذا المجتمع الذي يكاد ينهار من فرط ما تعفن وسوس في خلال مئات السنين لطول إهماله والتعالي عليه وتركه للصادفات تصنع به ما تشاء .

فتوزيع الثروة وتوزيع الواجبات والحقوق ، وتوزيع المغانم والمغارم ، ومستوى الأجور وتقسيم العمل ... وما إلى هذه المسائل المتشعبة المتشابكة ، لم تمسسه يد بعد ، ولا يزال متروكا للأوضاع التاريخية التي لا تستطيع الحياة في العصر الحديث ، وهي في حاجة إلى هيئات حكيمة ، لإعادة النظر فيها وتنظيمها على أسس خاصة وإيجاد التوازن بين المصالح المشتركة ، وإلا ساءت العاقبة ، وتولت هذه المسائل إصلاح نفسها بنفسها بغير تدبير ولا نظام ، فيقع الاختلال الذي يصحب كل تغيير بغتائي لم تتعهده الأيادي الحكيمة في رفق ولين .

وهي وزارة الأمومة والطفولة والشباب ، وتنظيم " الخدمات الاجتماعية " لهؤلاء جميعا . والأمومة والطفولة مشكلة ، والشباب مشكلة أخرى في جميع بلاد العالم ، وهما في مصر مشكلتان كبريان تحتاجان وحدهما إلى وزارة ذات ميزانية كاملة . فنسبة الوفيات من الأطفال ونسبة المصابين منهم بالآفات الجسمية والعقلية وخسارة الأمة المادية في الأطفال الذين يموتون قبل سن الانتاج وهي لا تقل عن مليونين من الجنيهات في كل عام تستلفت النظر وتدعو إلى جهد موصول في هذا السبيل . كما أن مشكلة الشرود في الحداثة والشباب ومصير الألوف إلى الجريمة والفساد الخلق والآفات الجثمانية مسألة تستدعي العناية ولا يستكثر عليها مجهود .

وهي وزارة الأهداف الاجتماعية والخلقية والاقتصادية تحددها وتبرزها وتدعو إليها بحيث لا تسير الإصلاحات فوضى لا غاية لها ولا هدف ، فصورة المجتمع المصري الذي نريده يجب أن تكون من صنع هذه الوزارة ، والوسائل التي نتوسل بها إلى تكوين هذه الصورة من دينية وخلقية وقانونية واقتصادية هي التي تبتكرها وتحددها وتقوم بتجربتها وتسجل نتائجها وتتوسع في تطبيقها وتشرف على تنفيذها من قريب أو من بعيد .

وهي وزارة التنسيق بين اتجاهات الوزارات الأخرى التي تتعلق أعمالها بالفلاحين والعمل والطلبة وبالتشريع والاقتصاد والتجارة وسائر ما يتصل بالوضع الاجتماعي للأمة حتى تتسق جميع الجهود الوزارية وتسير نحو هدف واحد غايته تحسين الوضع الاجتماعي للشعب من جميع الوجوه ، والسير نحو غايات بارزة محددة لا فوضى فيها ولا غموض ولا التواء .

وهى وزارة الإرشاد الاجتماعى وتهيئة الجو لقبول الإصلاحات الاجتماعية ، فهذه الإصلاحات تقوم على قاعدتين : الايجاب والقبول . فلا بد أن تتهيأ النفوس أولا للإصلاح ثم تسن التشريعات وتتخذ الاجراءات فى جو صالح أو تذهب عبثا بلا قبول . و بعض هذه الإصلاحات يقتضى تضحيات من فريق لفريق و لتضحية ثقيلة على النفوس ، فيجب أن يقوم الإرشاد الاجتماعى بإعدادها لقبول التضحيات للصالح العام ، كما يعد الجو العام للانتفاع على أحسن وجه بهذه التضحيات .

وقد حدث مرة أن لجنة المالية بمجلس النواب السابق قد أشارت بالغاء هذه الوزارة فألقى معالى وزيرها إذ ذاك بيانا مفصلا و ردت فى نهايته هذه الفقرات ، وهى تكفى فى هذا المجال :

" مظهرنا بين الأمم مظهر جميل براق ، فلنا دستور وهيئات تشريعية وأنظمة قضائية و إدارية ، ولنا جامعة ومعاهد للعلم ، ولنا جيش و بوليس ، ولنا فوق ذلك ظواهر من الترف والكمال ، فمن مجمع علمى إلى مجمع لغوى إلى جماعات تشتغل بمختلف العلوم والفنون ، لنا كل هذا وترون كثيرا على الفلاح المسكين الذى يئن من البؤس وسوء الحالة ، وعلى العامل التعس الذى يتطلع لشىء من العناية ، وعلى الأسرة المصرية المفككة ، وعلى الطفولة المشردة وعلى الأمراض المتوطنة والأمية الفاضحة ، ترون كثيرا على هذا القسم الأكبر من الشعب أن تكون له وزارة تحظى بشىء من المعونة والعطف ؟ " .

* * *

ولكن هذه الوزارة — وتلك مهمتها الضخمة — فى حاجة إلى ميزانية وفى حاجة إلى موظفين وفى حاجة إلى برنامج . ونقتل كلمة عن هذه الحاجات الثلاث :

بلغت ميزانية وزارة الشئون الاجتماعية فى العام الماضى ٦٤٥,٩٥٠ جنيها ، وهى أرقام ظاهرة ، اذ أن ميزانية مصلحة السجون المنقولة من وزارة الداخلية بلغت ٤٨٠,٨٠٠ جنيه وميزانية مصلحة العمل المنقولة من وزارة التجارة والصناعة بلغت ١٢,٦٥٠ جنيها . ومصلحة التعاون المنقولة من وزارة الزراعة بلغت ميزانيتها ١٥,٥٠٠ جنيه . ولم يخصص للأعمال الانشائية فى ميزانية العام الماضى سوى ١٧,٠٠٠ جنيه خصصت للمراكز الاجتماعية ، وهو الرقم الحقيقى الذى يحسب على ميزانية هذه الوزارة الناشئة ، فماذا يصنع هذا المبلغ الصغير أمام هذه التبعات الضخمة التى تضطلع بها تلك الوزارة ؟

أما الموظفون فقد انتدبوا أولا من الوزارات الأخرى ، ثم ثبتوا فى الوزارة فى حدود ميزانيتها الضيقة ، ومن العدل والصراحة أن نقول : إن المهمة الضخمة المطلوبة فى هذه

الوزارة أكبر جدا من هؤلاء الموظفين القليلين ، وأنهم فى حاجة الى التطعيم بكفايات جديدة و إلى مضاعفة العدد ليؤدوا الواجبات المطلوبة .

أما البرنامج فقد ورد فى المرسوم الذى أنشئت به هـذه الوزارة أول مرة أنه إصلاح المجتمع المصرى. و إصلاح المجتمع المصرى كلمة ضخمة مجملة تحتاج الى شروح مفصلة لم يكن المرسوم يتسع لها بطبيعة الحال .

ونحسب نحن أن المطلوب من هذه الوزارة يدخل فى حدود المعجزات ، فهو بالاجمال : وضع أسس جديدة لتوزيع الثروة وتعادل الدخل وتوازن الجهد والجزاء بين جميع الطبقات. وهو وضع الأسس الكفيلة بتناسـق الخطوات فى مكافحة الفقر والمرض والجهـل بحيث لا تسبق الواحدة الأخرى فيختل السير ويتعذر الإصلاح. وهو إعادة إنشاء المجتمع المصرى على أسس جديدة سليمة من الوجهتين الخلقية والعقلية وهو اعادة النظر فى العقلية التشريعية والتعليمية لتتفق مع مقومات الشعب الأصيلة .

ولفظة "المعجزة" لا تصور حقيقة هذا العمل المطلوب ، فمجرد الاحصاءات والاختبارات التمهيدية اللازمة لوضع الأسس السليمة يقتضى عدة سـنوات وعدة ملايين من الجنيهات ومئات من الموظفين الاخصائيين فى كل ناحية من نواحى الاجتماع . بل هى فى حاجة الى أن تكون جميع قوى الدولة فى خدمتها تيسر لها مهمتها وتقدم لها ما تطلب من البيانات .

فالدولة إذن هى التى تملك أن تضع برنامجا مفصـلا لوزارة الشئون الاجتماعية ، إذ أن هذا البرنامج يتعلق بالاتجاهات العليا للحكومة كلها ، ويتعلق بأعمال وزارات أخرى ليس من اختصاص وزارة الشئون الاجتماعية أن تشرف عليها إشرافا تنفيذيا .

فلكى لا تتعارض الاختصاصات ولا تتعقد الاجراءات أو تتعدد فى الوزارات المختلفة يحسن أن تعد وزارة الشئون الاجتماعية برنامجها لعدد معين من السنوات وأن تقدمه لمجلس الوزراء ليوافق عليه ، ويكل اليها تنفيذ ما يدخل فى حدود اختصاصها ، كما تأخذ الوزارات الأخرى فى تنفيذ ما يدخل فى اختصاصها من هذا البرنامج العظيم .

———